

# عبد الناصر بالأحداث والتاريخ السيسى هو من الشرعية لسد النهضة وليس ثورة يناير

الجمعة 23 أبريل 2021 م

فند عبد الناصر سلامة رئيس تحرير الأهرام السابق ادعاءات رئيس الانقلاب العسكري عبد الفتاح السيسى حول تسبب ثورة 25 يناير في تمهيد طريق إثيوبيا لبناء سد النهضة

وأكّد سلامة في مقال له بعنوان "الحقيقة الغائبة في أزمة السد الإثيوبى"، أن السيسى هو من منح الشرعية لإثيوبيا في بناء السد بتوقيعه على اتفاقية المبادئ في مارس 2015.

وسرد رئيس تحرير الأهرام السابق، الأحداث الخاصة بسد النهضة منذ أن كان فكرة مشروع في الستينيات من القرن الماضي وحتى اللحظة الراهنة، مبيناً أن المجلس العسكري ومن بعده عبد الفتاح السيسى هو من فرط في حقوق مصر التاريخية في مياه النيل، وأوصلنا إلى هذه الأزمة التي تهدّد الأمن القومي المصري

وأشار بداية إلى أن هذا السد ظل أهلاً يراود الإثيوبيين منذ ستينيات القرن الماضي، في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، بوازع إسرائيلي وغربي من جهة للانتقام من مصر، ووازع كنسي من جهة أخرى للضغط على مصر، إلا أن اليد الطولى لمصر على امتداد القارة الأفريقية في تلك الآونة حالت دون ذلك، واستمر هذا الوضع طيلة فترة حكم السادات وبارك، الذين رفضاً مجرد التفاوض حول هذا الموضوع، لأهمية النيل في حياة المصريين من ناحية، ومن ناحية أخرى إدراكاً لخطورة ما يجري على الأمن القومي لمصر بشكل عام

ثم أجمل الأحداث بعد ذلك في عشر نقاط:

أولاً: عادت فكرة المشروع إلى الوجود بقوة مرة أخرى عام ٢٠١١، على أن يبدأ التنفيذ الفعلي عام ٢٠١٣، بناء على توصيات إسرائيلية تؤكد أن متغيرات كبيرة سوف تشهدتها مصر خلال ذلك العام، وبالفعل قامت إثيوبيا في أغسطس ٢٠١١ بسحب موقع السد، بالتزامن مع عمل التصميمات الهندسية، وما إن علمت مصر بذلك حتى شكلت لجنة على الفور من وزارات الخارجية والداخلية والدفاع والري والكهرباء، للمتابعة دراسة الموضوع من كل الوجوه، وفي هذا الإطار ذكرت وثائق وزارة الخارجية الأمريكية التي سربها موقع ويكيLeaks، أن حسني مبارك طلب من السودان حينذاك إنشاء قاعدة عسكرية تستخدمها مصر إذا بدأت إثيوبيا في التنفيذ على أرض الواقع

ثانياً: ومع أحداث يناير ٢٠١١ في مصر، فترة حكم المجلس العسكري تحديداً، بدأت إثيوبيا بتمهيد أرض المشروع، والاتصال بمعاكِتب خبرة عالمية في هذا الصدد، دون أن يحرك المجلس العسكري ساكناً، على الرغم من أن هذا المجلس كان الحاكم الفعلي للبلاد على كل المستويات، إلى أن قام وفد شعبي من مختلف القوى السياسية في ٢٩ أبريل ٢٠١١ بزيارة إلى إثيوبيا لمدة أربعة أيام، لبحث المسؤولين هناك على (عدم الإضرار بمصر)، فيما يشبه المسريحات الهزلية، ويكتفي أن نشير في هذا الصدد إلى أن المسؤولين الإثيوبيين عبروا عن شكرهم للوفد المصري، على (الإطاحة ببارك لأنه (كان يمنعنا من إنشاء السد).. هكذا نص، وكان الوفد قد ذهب لممارسة البناء، بل حدث ما هو أكثر هزلاً، وهو أن الوفد الشعبي المصري، هو الذي طلب، لاحقة في نفس يومه، تسمية المشروع بسد النهضة، بدلاً من سد الألفية، وهو الاسم الذي كانت قد أطلقته إثيوبيا في ذلك الوقت

ثالثاً: ظلت إثيوبيا على مدى ثلاثة أعوام تقوم بأعمال تمهيدية بموقع السد، بموازاة الاستعانة بمعاكِتب الاستشارات الخارجية لتنفيذ التصميمات، إلا أنها لم تجد تمويلاً في ذلك الوقت من أي نوع لتنفيذ المشروع، سوى فتح باب الاكتتاب الداخلي لديها للمواطنين، وإجبار البنوك المحلية أيضاً على المساهمة بقدرها بمقابل ميسرة، ثم فتحت باب الاكتتاب الإسرائيلي، وكان تنشر الإعلانات في الصحف الإسرائيلية والشوارع في تل أبيب وغيرها من المدن تحت عنوان (معا ضد مصر)، في إشارة إلى الهدف من إنشاء السد، في الوقت الذي كانت مصر تتحدث فيه عن سلام دافع مع إسرائيل، ليصل إجمالي ما حققته إثيوبيا طوال السنوات الثلاث، أقل قليلاً من مليار دولار، وهو مبلغ لا يكفي لإنشاء مشروع بهذا الحجم، ذلك أنها تحتاج إلى خمسة مليارات دولار على أقل تقدير

رابعاً: في ٦ / ٣ / ٢٠١٣ ترأس الرئيس محمد مرسي جلسة حوار وطني، دعا إليها الأحزاب والقوى السياسية والأزهر والكنيسة، لبحث تأثير السد على مصر، وقال نطاً: إن إثيوبيا ما زالت في مرحلة التمهيد لبناء السد، الآن هُم في المرحلة الأولى وهي الإعداد للإنشاء، والمرحلة الثانية هي مرحلة الإنشاء والتزيين، والمرحلة الثالثة، هي مرحلة الإدارية، ويجب أن نشارك في المراحل الثلاثة، ذلك أن مرحلة الإدارة تضمن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، وهو الاتفاق الذي يجب أن يتضمن كل شيء من خلال أطراف دولية، وقال إن رئيس الوزراء الإثيوبي قال له: إن مصر لن تضار بكوني ماء واحد، إلا أنا -على حد قوله- لا زرمت ترك الأمر للوعود الشرفية، وقد شهدت هذه الجلسة أطروحة عديدة من المشاركون تمحورت حول أهمية استخدام القوة مع إثيوبيا، أو على الأقل التلوّح بها، وهي الجلسة التي أثارت لغطاً واسعاً آنذاك نتيجة إذاعتها على الهواء مباشرة

خامساً: في ٢٣ أبريل ٢٠١٤، في ظل وجود عدلي منصور، جاء القرار المفاجئ من كل من الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين والبنك الدولي، بوقف تمويل السد الإثيوبي، على اعتبار أن هذا الاستثمار غير آمن لوجود خلافات مع دولتي المصب -مصر والسودان- وهو الأمر الذي أربكقيادة إثيوبيا إلى أبعد حد، وتوقف العمل تماماً في العمليات التمهيدية للبناء، وفي ذلك الدين أكدت وزارة الري المصرية في تعليقها: أن وزارة الخارجية خاضت معركة دبلوماسية شاقة من أجل استصدار هذا القرار، وإنقاذ هذه الدول والبنك الدولي بوقف تمويل السد، لما سيوقعه من أضرار جسيمة على مصر، وبالفعل تم تجميد قروض دولية بقيمة ٣.٧ مليار دولار

سادساً: مع اقتراب الانتخابات الرئاسية المصرية، كانت هناك اتصالات سعودية - إماراتية مع إثيوبيا التي كانت ترأس الاتحاد الإفريقي طوال عام ٢٠١٣، لرفع العقوبات عن مصر وعودتها إلى الاتحاد، ذلك أن لإثيوبيا دور فاعل أيضاً في القارة. نتيجة وجود مقر الاتحاد الإفريقي لديها، وهنا كانت بداية سلسلة التنازلات والمؤامرات في الوقت نفسه، التي بدأت بتبرع رجل الأعمال السعودي محمد العمودي بمبلغ ٨٨ مليون دولار لإنشاء السد، ثم سلسلة استثمارات سعودية بلغت خمسة مليارات دولار، وإماراتية بلغت ٣٦ مليون، وتم تتوسيع كل ذلك بتقديم عبد الفتاح السيسي على إعلان المبادئ، الذي لم ينص فيه على حقوق مصر التاريخية في مياه النيل من جهة، ومن جهة أخرى من الشرعية للسد، حيث أصبح القرار الدولي بوقف التمويل بلا معنى، فهربت العواصم المختلفة والبنك الدولي لتمويله أيمماً تموليل

سابعاً: بمجرد توقيع السيسي على إعلان المبادئ، شرع على الفور في العمل بالداخل على ثلاثة محاور، ظناً منه أنها سوف تغطي العجز المنتظر في مياه النيل، وهي تبطين الترع، وتحلية مياه البحر، وتنمية مياه الصرف الصحي، من خلال مشاريع متعددة وعملية ومكلفة جداً، في دلالة على أنه كان يعني تماماً عواقب ذلك التوقيع، الذي سوف يحرم مصر من حصتها في مياه النيل، بما يشير أيضاً إلى أن كل المفاوضات التي شاركنا فيها، من أديس أبابا، إلى الخرطوم، إلى القاهرة، إلى واشنطن، على امتداد ستة أعوام، من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١ كانت تحصيل حاصل، أو ذراً للرماد في العيون، وبما يوضح أسباب تلك الثقة التي يتحدث بها الإثيوبيون، من أن مصر لن تفعل أي شيء بحال السد، وأن الأمر الواقع يفرض نفسه

ثامناً: وجود إسرائيل طرفاً في هذه القضية، منذ بدايتها، يجعلنا نتوقف أمام ذلك الاختيار التآمري لموقع السد، ذلك أن العديد من الدراسات أشارت، إلى أنه يقع على فوالي جيولوجية، يحتمل معها انهياره بمجرد اكمال عملية العمل أو ربما قبل ذلك، نتيجة أي زلزال متوقع، كما أن عملية التصميم والإنشاء في حد ذاتها بها من العيوب الفنية الكثيرة، لذا فإن أديس أبابا رفضت إمداد مصر بنسخ منها، أو حتى مجرد الاطلاع عليها، وبذلك فإن تهديد الغرق والدمار لكل من مصر والسودان، لا يقل أبداً عن تهديد الجفاف وشح المياه، بل يزيد أضعافاً مضاعفة

تاسعاً: على الرغم من أن هناك زخماً ودعماً شعبياً مصرياً، غير مسبوق، لأي عملية عسكرية تستهدف تدمير السد، إدراكاً من المواطنين لخطورة الوضع على الأجيال المقبلة، وعلى الوجود المصري عموماً، إلا أن الشارع انشغل بعمليات إلهاء مبرمجة، تم تنفيذها بمسلسلات رمضان، بجانب الإعلان عن مشروعات بديلة لمياه النيل، لن تسمن ولن تغني من جوع، خاصة إذا علمنا أن كل مشروعات تحلية مياه البحر على سبيل المثال، على الرغم من تكلفتها الباهظة، لن تسفر سوى عن نحو مليار متر مكعب من المياه بعد خمس سنوات من الآن

عاشرًا: كانت السيدة سهلورق زوجي رئيسة إثيوبيا، أكثر ذكاءً من الجميع حينما صرحت على الفور، بأن رسالة السيسي من قناة السويس (مياه النيل خط أحمر، ومن يريد أن يجرِّب فليجرِّب) هذه الرسالة ليست موجهة إلى إثيوبيا، وإنما موجهة إلى الشعب المصري، (بغرض انتصاف غضبه من الحوادث والإخفاقات المتتالية)، ثم جاء تصريح الخارجية الأمريكية مباشرة، يدعو أطراف النزاع إلى عدم التصرف بشكل منفرد، ليُضع بذلك حداً لأي إجراء عسكري مصري تجاه السد، وهو أبداً لا يعني إثيوبيا التي استمرت في غيها، وأعلنت على الفور أن عملية التخزين الثانية في موعدها، وأن العمل يسير على قدم وساق نحو هذا الهدف